

معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات و البحوث في جامعة البصرة

دراسة ميدانية

المدرس الدكتور ربيع قاسم ثجيل والمدرس الدكتور عدنان فرحان الجوارين

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد

المخلص

تتناول الدراسة واقع البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة، إذ تعد مراكز البحوث والدراسات واحدة من المؤسسات الفعالة في صناعة القرارات في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي بذلك تقدم خدمة كبيرة للمجتمعات في رسم الخطط والتنبؤ بالمستقبل، وحل المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك فقد احتلت مراكز البحوث والدراسات أهمية كبرى في الدول المتقدمة، إلا أنها ما زالت دون مستوى الطموح في العراق وهي بحاجة إلى رعاية حكومية أكبر لتوفير البيئة الملائمة لنجاحها فهناك العديد من المشاكل التي تعترض مسيرتها وتقوض أداؤها ، يحاول البحث الكشف عن هذه المشاكل ويطرح مقترحات لإيجاد حلول لها.

Abstract

The research studies the reality of the research and studies Centers in the University of Basrah, The Research and Studies Centers are one of the effective situations in making decisions in all fields of life such as political, economical and security. So these centers offers a big services to it's societies in making plans and forecast the future, beside try to solve the problems which faces the economic and social development. For that the research and studies centers became very important in the advanced countries, but in Iraq it still undeveloped and there are a lot of problems faces these centers , this research try to find out these problems and suggest how to solve it.

المقدمة

يعد التقدم العلمي واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة. لذلك تسعى الجامعات في تلك الدول جاهدة إلى إتباع الإجراءات والوسائل الكفيلة بزيادة جودة بحوثها العلمية ودرجة تأثيرها، بينما لم تساير الجامعات العراقية هذا الاهتمام العالمي بالشكل المطلوب .

والعراق الذي لم يتمكن من الانتقال من واقع الاقتصادات المتخلفة إلى مصاف الاقتصادات المصنعة على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها، يعاني اقتصاده الكثير من المشاكل فمشاكل التصحر ونقص المياه والطاقة الكهربائية والتلوث وتدهور الإنتاج الوطني والبطالة وأزمة السكن جميعها بحاجة إلى دور البحث العلمي في دراستها ووضع الحلول المناسبة لها .

تأتي هذه الدراسة لعرض صورة لواقع ومشكلات البحث العلمي في مراكز الدراسات في الجامعات العراقية من خلال دراسة معوقات البحث العلمي في مراكز البحوث والدراسات التابعة لجامعة البصرة .

مشكلة البحث

ينطلق هذا البحث من تساؤل ينصب حول معرفة طبيعة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المراكز البحثية في جامعة البصرة بحسب آراء الباحثين العاملين فيها .

هدف البحث

يهدف البحث إلى وضع المقترحات المناسبة لعلاج المشاكل التي تواجه نشاط المراكز البحثية في جامعة البصرة . وذلك في سبيل النهوض بواقع البحث العلمي في العراق بشكل عام وجامعة البصرة بشكل خاص، وبما يخدم عملية تطوير القطاعات الاقتصادية وحل المشاكل التي تواجهها .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرض مفاده " يواجه نشاط القائمين بالبحث العلمي في المراكز البحثية في جامعة البصرة معوقات إدارية ومالية وتنظيمية وعلمية " .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من منطلقين نظري وميداني فمن الجانب النظري تسعى الدراسة إلى دراسة معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث وكيفية إزالتها أو التخفيف منها ، أما من الجانب الميداني فتسعى الدراسة إلى معرفة طبيعة المعوقات التي تعيق عمل مراكز الدراسات والبحوث التابعة لجامعة البصرة من خلال استبيان آراء الباحثين فيها بهدف وضع الحلول والمقترحات المناسبة لها .

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة المشاكل والمعوقات التي تعترض طريق البحث العلمي في مراكز الدراسات في جامعة البصرة ، وآراء ووجهات نظر الباحثين في تلك المراكز من خلال الأسلوب الميداني لجمع البيانات اللازمة للدراسة ودراساتها وتحليلها من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية .

أولاً: مفهوم وأهمية البحث العلمي

يعرف البحث العلمي على أنه "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث" (١).

هذا التعريف يوضح أن البحث العلمي هو عملية فكرية تتبع الطرق العلمية من أجل دراسة المشاكل التي يواجهها المجتمع ومن ثم محاولة إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل، وهذه هي الوظيفة الأساسية لمراكز البحوث والدراسات في كل أنحاء العالم.

وهناك تعريف آخر يرى أن البحث العلمي هو " مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر " (٢).

يهدف البحث العلمي إلى إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع الحاضرة والمستقبلية في شتى نواحي الحياة، وابتكار الطرق والأدوات التي تسهل عمل الأفراد من خلال التقدم العلمي والتقني (٣). لذلك يمكن اعتبار قدرة الدولة في مجالات البحث العلمي وتطبيق مخرجاته مقياساً لتقدمها الاقتصادي ورفاهية مجتمعها . بحيث أصبح الاهتمام بالبحث العلمي ووسائل المعرفة من سمات الدول المتقدمة إذ يشكل التقدم التقني واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة (٤). وهو

يسهم بنحو نصف معدل نمو دخل الفرد بالدول الصناعية المتقدمة^(٥). وأصبح التقدم المتسارع في العلوم والمعارف ينجز باستمرار المزيد من الابتكارات والاختراعات التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أية عملية إنتاجية .

ومن جانب آخر فإن تخلف الدول النامية في استخدام العلم والبحث العلمي وتطبيقاته يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة في تجهيزها بالسلع الصناعية ولا سيما ذات التقنية العالية، ما يمكن الدول المتقدمة من السيطرة على الأسواق العالمية فضلاً عن هيمنتها السياسية والعسكرية، ويفرض بالتالي المزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والمالية على الدول النامية، لذلك ليس باستطاعة الدول النامية إحداث تنمية اقتصادية حقيقية بدون انجاز تقدم حقيقي على الصعيد العلمي والتقني .

تأتي أهمية البحث العلمي للمجتمع من خلال^(٦) :

١ - استخدام البحوث العلمية لخدمة القضايا التنموية.

• تأهيل الكوادر المحلية عملياً كباحثين ومساعدى باحثين.

• استقطاب النخبة من الباحثين من خلال رفع السمعة العالمية للجامعة.

• جذب التمويل الخارجي للأبحاث من خلال تسويق الإمكانيات البحثية.

• مد جسور التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية على هيئة عقود واستشارات بحثية وخدمات فنية.

ويعد الاستثمار في البحث العلمي واحداً من أكثر أنواع الاستثمار نجاحاً ومن أعلاها مردوداً، إذ أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة أن مردودية البحث العلمي كبيرة جداً وأن الاستثمار في البحث العلمي لا يقل أهمية عن الاستثمار في أي مجال آخر. فالعلوم وإبداعاتها باتت تعتبر عنصراً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تراوحت نسبة التطوير التقني الناتج عن البحث العلمي التطبيقي في نمو الناتج القومي و تحسين مستوى المعيشة بين ٦٠-٨٠% وهي نسبة كبيرة تقدر عوائدها بأضعاف عوائد عناصر الاستثمار الأخرى^(٧) والأمثلة على ذلك كثيرة^(٨) :

• في الولايات المتحدة الأمريكية، أسهمت تقنيات المعلومات في تحقيق مبالغ كبيرة للاقتصاد الأمريكي، فتضاعفت الاستثمارات من ٢٤٣ مليار إلى ٥١٠ مليار دولار بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، شكلت البرمجيات حوالي ١٥٠ ملياراً منها. وبالرغم من أن رأسمال تقنيات المعلومات لا يشكل إلا ٦% من حجم المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه أسهم بحوالي نصف النمو الاقتصادي في نهاية التسعينات.

• أشارت دراسة حديثة للاتحاد الأوروبي أن الاستثمار ببيرو واحد في البحث العلمي يؤدي إلى زيادة سبع وحدات إضافية على مدى خمس سنوات بعد نهاية المشروع وتطبيق نتائجه.

ثانياً : مراكز البحث العلمي ومقومات نجاحها

قامت الدول المتقدمة إدراكاً منها بأهمية البحث العلمي الاقتصادية والاجتماعية بإنشاء مراكز البحوث المتخصصة سواء في الدوائر الحكومية أم المؤسسات المستقلة . وتهدف جميع هذه المراكز القيام ببحوث علمية دقيقة تتناول قضايا ومشاكل مهمة لإيجاد الحلول المناسبة لها^(٩) .

تتشكل المراكز البحثية في الجامعات بهيئة مراكز متخصصة للبحث العلمي يجري فيها نشاطات فكرية وبحثية في مختلف الاختصاصات العلمية^(١٠) . وتقوم المراكز البحثية بإجراء البحوث العلمية بناءً على احتياجات مختلف قطاعات المجتمع سواء أكان بمبادرة منها لوضع حلول لمشكلة يعاني منها قطاع معين أم بناءً على طلب قطاع ما لأجل التوصل إلى حلول وتوصيات مناسبة . لذلك يعد البحث العلمي واحداً من أهم المؤشرات المستخدمة في تحديد قدرة الجامعات على القيام بمهامها ودورها العلمي في المجتمع .

المقومات الأساسية لنجاح مراكز البحث العلمي

تتمثل المتطلبات والمستلزمات الأساسية للنهوض بمراكز البحث العلمي بما يلي :-

١- الإنفاق المالي على البحث والتطوير:

يعد الإنفاق على البحث والتطوير استثماراً منتجاً يحقق أعلى العائدات^(١١) . ومن واقع البيانات الرسمية المنشورة يمكن القول بأن الدول المتقدمة تولي البحث العلمي الاهتمام الكبير، فالتقدم التقني الحاصل فيها قد جاء نتيجة الإنفاق المالي الكبير في مجالات البحث العلمي والتطوير . وذلك مقارنة بالدول النامية التي بحاجة كبيرة للموارد المالية لتمويل البنى التحتية للمؤسسات البحثية ، فلا يتجاوز نصيب البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية (١%) بالمتوسط للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ ، بينما حققت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (٢,٤ %) كمتوسط للفترة نفسها ، وكانت النسبة (٢,٧ %) في الولايات المتحدة الأمريكية و (٣,١ %) في اليابان^(١٢) .

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي في الدول النامية ومنها الدول العربية بما يلي :

أ- ضعف المخصصات المادية وعدم تخصيص موازنات طموحة ومستقلة للبحث العلمي. لذا ولأسباب أخرى تركز معظم الجامعات بالدول النامية وبخاصة العربية منها على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية^(١٣).

ب - ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي وذلك بسبب اعتماده على الخارج سواء أكان لاستيراد التقنية أم لمعالجة المشاكل التي تواجهه.

ج - ضعف التعاون والتنسيق بين المراكز البحثية والقطاعات الإنتاجية، إذ أن ضعف ما يخصص من قبل الدولة لميزانيات الجامعات والمراكز البحثية وضعف علاقاتها بالقطاعات العامة والخاصة قد يدفعها للابتعاد عن إجراء البحوث التطبيقية لتركز اهتماماتها بالبحوث الأساسية^(١٤).

وقد تبين من الناحية الإحصائية بأن هناك ارتباطاً طردياً قوياً ما بين نسبة الإنفاق على البحث العلمي ومستوى التقدم العلمي في ذلك البلد، وكذلك هناك ارتباط عكسي بين نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير وبين التقدم العلمي، فضلاً عن أن هناك ارتباط طردي بين نسبة تمويل القطاع الخاص للبحث والتطوير وبين التقدم العلمي والتقني^(١٥).

وبشكل عام يمكن القول بأنه كلما ازداد تقدم البلد علمياً وتقنياً كلما انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي مقابل زيادة نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، فالقطاع الخاص يشكل الممول الأكبر لأنشطة البحث والتطوير في الدول المتقدمة بخاصة العلوم التطبيقية والتقنية، بينما يقوم القطاع العام بدعم تمويل البحوث الأساسية وتدريب المهندسين والفنيين، فقد انفق القطاع الخاص ضعف إنفاق القطاع العام في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، فيما لم يتجاوز الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير ٣٠% في الولايات المتحدة و ٢٠% في اليابان، بينما الحالة تكون معكوسة بالدول النامية حيث لم يتجاوز إسهام القطاع الخاص في الدول العربية ٥% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في عام ٢٠٠٢^(١٦). لذلك تقوم الحكومات بتمويل الجزء الأكبر من نفقات البحث العلمي والتطوير في هذه الدول من خلال تمويل الجامعات ومؤسسات البحوث الحكومية. وهذا التمويل يتسم بالتخصيص العشوائي مع عدم استقرار ميزانيات البحوث وتقلبها بين فترة وأخرى، مما يتطلب الأمر ترشيد الإنفاق حسب أولويات مشروعات البحوث واعتماد أنظمة دقيقة لتخصيص الأموال والتكامل والتنسيق بين المؤسسات البحثية^(١٧).

٢ - التفاعل والتنسيق بين مراكز البحث العلمي وقطاعات المجتمع:

مراكز البحوث الناجحة هي التي تتفاعل مع المجتمع في حل قضاياها وإيجاد الحلول المناسبة لها^(١٨). بينما يلاحظ في الدول النامية عامةً والدول العربية بشكل خاص عدم وجود روابط وثيقة بين

مراكز البحث العلمي وقطاعات المجتمع المختلفة، حيث تفضل الجهات الحكومية والخاصة التعامل مع المؤسسات البحثية الأجنبية واعتماد خبرات و تجارب الدول الأخرى .

وتنعكس هذه العلاقة الضعيفة سلباً على مردود البحث العلمي من خلال نقص الحوافز الضرورية لتنشيط البحث العلمي^(١٩). وتؤدي إلى عدم اهتمام اغلب الباحثين بتوسيع دائرة الاستفادة المجتمعية من أعمالهم، وهي لا تعني فقط عدم قيام البحث العلمي بوظيفته الأساسية في التصدي للمشاكل التي تواجهها قطاعات المجتمع وإنما تعني أيضاً حرمانه من الدعم الذي من الممكن أن يقدم له من قبل هذه القطاعات.

لذلك فإن القدرة على ترويج نتائج البحوث للمراكز البحثية تعد من مؤشرات النجاح في تفاعلها مع قطاعات المجتمع حيث تؤثر عملية ترويج البحث العلمي مدى تحقيق مراكز البحث العلمي لأهدافها^(٢٠).

٣- الإدارة الكفوءة

تحتاج مراكز البحث العلمي إلى إدارة كفوءة تشرف عليها وتتولى أمورها. ويقدر ما تكون الإدارة جيدة بقدر ما تكون جودة الأبحاث العلمية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها^(٢١). بينما تؤثر الإدارة غير الكفوءة سلباً في جودة مخرجات مراكز البحوث، لذلك ينبغي أن تتمتع إدارة هذه المراكز بالنقاط التالية :-

١ - ينبغي أن تتمتع بالمصداقية والشفافية وبالعلاقة ايجابية مع منظومة التعليم العالي ومع القطاعات الاقتصادية^(٢٢).

ب - عدم سيطرة أجهزة حكومية ضيقة على أمورها بحيث ينبغي أن تتمتع بصلاحيات التصرف بالأموال المخصصة لها وحرية اتخاذ القرارات التي تخصها .

ج - الابتعاد عن التعقيدات والإجراءات الإدارية والمالية المطولة في الإنفاق والتجهيز والرواتب والحوافز^(٢٣).

د -الابتعاد عن الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية المطولة وغير المرنة كالمتبعة في تنفيذ البحوث العلمية أو المتبعة للحصول على منحة أو إيفاد للخارج .

٤- وجود الإستراتيجية العلمية الواضحة

ينبغي اعتماد إستراتيجية واضحة للبحث العلمي على مستوى القطر تتضمن تحديد أهداف البحث العلمي وأولوياته والمراكز البحثية اللازمة وتوفير المستلزمات المادية^(٢٤). ويتم ذلك من خلال وضع

خطط وبرامج للبحث العلمي ترسم التوجهات المستقبلية العامة وتتحدد في ظلها الإجراءات التشريعية والتنفيذية المناسبة وينبغي أن تتضمن الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي المضامين التالية :

أ - ينبغي أن تحدد بشكل واضح أهداف ومنطلقات البحث العلمي وبما يتلاءم وخطط التنمية الوطنية ومتطلبات القطاعات والأنشطة الاقتصادية^(٢٥). وبما يتناسب والقدرات البشرية المتوفرة وذلك لأجل زيادة إمكانية تطبيق البحوث والاكتشافات العلمية.

ب- ضرورة وجود سياسة وطنية للبحث العلمي من شأنها توجيه الباحثين نحو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي يعاني منها المجتمع لإيجاد الحلول المناسبة لها. وان غياب مثل هذه السياسة الوطنية يؤدي بالباحثين الاتجاه نحو البحوث الفردية والانتقائية والابتعاد عن الاشتراك في رسم السياسات العامة وتسخير نتائج دراساتهم لصانع القرار^(٢٦).

ج - ينبغي أن تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق أكبر قدر من الشراكة بين مراكز البحث والتطوير من جهة والقطاعات الخاصة والعامة المستفيدة من نتائجها من جهة أخرى^(٢٧). وبما في ذلك منح الحوافز للقطاع الخاص ليكون له دور مهم في الاستثمار في الأنشطة البحثية والتقنية .

٥- استقطاب وتنمية الكوادر البحثية

تعد الموارد البشرية المؤهلة والكفوءة من مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة والمراكز البحثية. لذا فان من مقومات نجاح المراكز البحثية استقطاب الكوادر المتخصصة والمؤهلة للبحث العلمي وتنميتها من باحثين ومخترعين من حملة الدرجات العليا، فضلا عن توفير الكوادر المساعدة لعمل الباحثين من فنيين وإداريين .

وتعد الجامعات والمعاهد الفنية مصدر القوى العاملة بالمراكز البحثية فهي من يمد الموارد البشرية بالمؤهلات والمهارات البحثية ، بحيث يعتمد إعداد وتدريب الباحثين بشكل أساسي على مستوى تقدم التعليم العالي ، و يؤدي تدني مستوى الخريجين إلى تواضع أداء المراكز البحثية التي ستوظفهم^(٢٨). والمؤهلات لا تكفي وحدها لضمان مردود عالي للبحث العلمي فحجم الانجاز البحثي يعتمد أيضا على توفير بيئة ملائمة ومشجعة للبحث العلمي، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية للباحثين، وهذه العناصر ضرورية لتهيئة الباحث للعطاء والإبداع، كما أن توفير الحاجات المادية يعني تكريس وقت الباحث للعمل دون الانشغال من اجل توفيرها.

٦- توافر المعلومات والمصادر العلمية الحديثة

يجب توفير خدمات المعلومات والبيانات العلمية للباحثين في المراكز البحثية ، وهذا يستلزم وجود مراكز وطنية تؤمن المعلومات والبيانات اللازمة بشكل كفاء وفاعل للباحثين^(٢٩). كذلك يستلزم الأمر

توفير المراجع والدوريات الحديثة للباحثين في المراكز البحثية ، وتسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية الضرورية من المؤسسات الخاصة والحكومية ذات الصلة. فضلا عن متابعة المستجدات العالمية والاستفادة منها من خلال التواصل إلكترونياً مع شبكات البحوث العالمية، مع التنسيق ما بين الجامعات في مجال البحث والتبادل العلميين .

ثالثاً: الإطار التشريعي لمراكز الدراسات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية

تشكل أول مجلس للبحث العلمي في العراق عام ١٩٦٧ بموجب التشريع رقم (١٦)، وقد نص التشريع على أن المجلس يرتبط بمجلس الوزراء، وأن للمجلس شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وميزانية مستقلة، ثم في عام ١٩٨٠ صدر التشريع الثاني بخصوص مجلس البحث العلمي بعد إلغاء التشريع الأول الذي صدر في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف، وجاء التشريع الثاني تحت رقم (١٧٢) لسنة ١٩٨٠ وأيضا يربط هذا التشريع مجلس البحث العلمي بمجلس الوزراء، كما نص على أن للمجلس شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وله ميزانية مستقلة، إلا أن هذا المجلس ألغي عام ١٩٨٩^(٣٠).

وقد تشكلت هيئة غير متفرغة للبحث العلمي بموجب نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٥ ترتبط بوزير التعليم العالي وتكون مسؤولة عن وضع الأطر العامة لسياسة البحث العلمي بالمراكز البحثية ومتابعة تنفيذ برامجها . ونص القانون كذلك على تكوين مجلس لكل مركز مهمته الرئيسية اقتراح السياسة العامة للمركز ومتابعة تنفيذها والخطط السنوية للبحوث وسبل تنفيذها في ضوء سياسة البحث العلمي التي تقرها الهيئة^(٣١).

وفي عام ٢٠٠٦ تم إقرار نظام هيئة البحث العلمي باعتبارها هيئة مستقلة تعني بشؤون البحث العلمي ويوصفها تشكيلاً جديداً مرتبطاً بالوزير وتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري^(٣٢).

وتشترط المادة (٥) من تعليمات (رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٢) من وزارة التعليم العالي على أن يقدم الباحث في المركز أو الوحدة ما لا يقل عن ٣ بحوث ولا يزيد على ٤ بحوث سنويا ويتقاضى أجورا عن الساعات الإضافية التي تزيد على نصابه (٦) ساعات إلى ١٢ ساعة أسبوعياً للبحث الواحد)، ترتبط بهيئة البحث العلمي الآن (٨٥) مركز ووحدة بحثية (في مختلف التخصصات) وموزعة على مختلف الجامعات و تقرر الجامعة ميزانية البحوث التي يتم الموافقة عليها من قبل رئيس الجامعة وتمول البحوث المشتركة من الجهة المستفيدة^(٣٣).

تتشكل المراكز والوحدات البحثية وفق الأسس التالية^(٣٤):

١ - ترتبط المراكز برئيس الجامعة.

٢- ترتبط الوحدات بمعيد الكلية.

٣- يعين مدير المركز بقرار من الوزير.

٤- يعين مدير الوحدة بقرار من رئيس الجامعة.

رابعاً: واقع البحث العلمي في العراق

يتسم واقع البحث العلمي في العراق بالمحدودية والتواضع إذ يحتل العراق مرتبة متأخرة على الصعيد العالمي وفق المؤشرات المستخدمة في قياس مدى تقدم الدول في مجال البحث العلمي مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع والنشر العلمي المحكم . مما يدل على وجود صعوبات ومعوقات محلية تعيق الباحث وتحد من إنتاجه العلمي، فالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متدني جداً قياساً بالمتوسط العالمي البالغ ٢,٣% ومتوسط الدول النامية البالغ ١,٥%^(٣٥). وللعراق براءة اختراع واحدة مسجلة في مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٣٦). بينما سجلت كوريا الجنوبية (١١١٣) براءة اختراع لكل مليون نسمة وذلك بحسب البيانات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية للفترة نفسها والتي لم تسجل فيها للعراق أية براءة اختراع^(٣٧). فيما قد جاء ترتيب العراق في عدد المنشورات العلمية والتقنية على مستوى الدول العربية المرتبة الخامسة عشرة للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٧) والتي بلغت (١٠٧) مقالة علمية منشورة تركزت في علوم الطاقة والبيئة والزراعة ، في حين بلغ متوسط عدد المقالات العلمية لكل مليون نسمة (٣,٨) مقالة في عام ٢٠٠٥^(٣٨).

خامساً: الدراسة الميدانية لمعوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات في جامعة البصرة

مجتمع الدراسة هم جميع الباحثين العاملين في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة والبالغ عددهم (٢٢٤) باحثاً، وقد تم استقصاء آراء عينة تقدر بـ (٧٥) باحثاً يشكلون ما نسبته (٣٣.٤٨%) من مجتمع الدراسة، شملت العينة مراكز الدراسات المختلفة وينسب مختلفة، تم تسليم ما يقارب ٧٥ استمارة استبيان على المراكز المختلفة عاد منها (٥٤) استمارة من مجموع الاستمارات المُسلّمة إلى المراكز وقد استبعدت أربعة استمارات لنقص بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستمارات المكتملة والقابلة للتحليل والدراسة (٥٠) استمارة استبيان وهي تشكل ما نسبته (٦٦.٦%) من مجموع الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة، وهي نسبة تعد كافية جداً لمثل هذه الدراسة.

يوضح الجدول (١) عدد الأقسام في كل مركز بحثي وعدد الباحثين ومساعد الباحث والموظفين .

الجدول (١): عدد الباحثين والمساعدين والموظفين في مراكز الدراسات في جامعة البصرة

اسم المركز	عدد الأقسام	عدد الباحثين	عدد مساعدي الباحث	عدد الموظفين
مركز علوم البحار	٥	٩٧	-	م.غ
مركز دراسات الخليج العربي	٥	٣١	٦	٦٥
مركز دراسات البصرة	٣	٣٥	٥	٥٠
مركز أبحاث النخيل	٢	٢٧	١٣	١٢
مركز الدراسات الإيرانية	٥	٢٠	١٣	٤٦
مركز أبحاث البوليمرات	٢	١٤	٩	١٥

يلاحظ من الجدول (١) أن مركز علوم البحار يعد الأكبر من حيث عدد الباحثين يليه مركز دراسات البصرة ثم مركز دراسات الخليج العربي، في حين يعد مركز أبحاث البوليمرات أقلها عددا بأربعة عشر باحثا فقط.

وقد تنوعت الاختصاصات التي تجري فيها البحوث في هذه المراكز لتشمل العلوم الزراعية والكيميائية والحياتية والعلوم الإنسانية ، والاقتصادية والإدارية والسياسية والقانونية واللغوية والأدبية والسكانية ، فيما لم تكن هناك مراكز متخصصة بالبحوث الطبية والهندسية .

فيما يوضح الجدول (٢) أعداد الباحثين حسب المراتب العلمية في كل مركز.

الجدول (٢) // تقسيم عدد الباحثين حسب المراتب العلمية

المجموع	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
٩٧	٣٩	٢٧	٢٢	٩	مركز علوم البحار
٣١	١٢	١٤	٣	٢	مركز دراسات الخليج العربي
٣٥	٢٦	٥	٤	-	مركز دراسات البصرة
٢٧	٩	١٤	٤	-	مركز أبحاث النخيل
٢٠	١٢	٣	٥	-	مركز الدراسات الإيرانية
١٤	٨	٥	١	-	مركز أبحاث البوليمرات
٢٢٤	١٠٦	٦٨	٣٩	١١	المجموع
١٠٠	٤٧,٣٢	٣٠,٣٥	١٧,٤١	٤,٩٢	النسبة من الإجمالي (%)

يتضح من الجدول أن مرتبة المدرس المساعد تشكل النسبة الأكبر بين المراتب العلمية في المراكز وبنسبة بلغت (٤٧.٣٢%) تليها مرتبة المدرس بنسبة بلغت (٣٠.٣٥%) ثم الأستاذ المساعد بنسبة (١٧.٤١%) ثم الأستاذ بنسبة (٤.٩٢%).

وقدم استخدم الباحثان معيار ليكرت الخماسي في قياس آراء الباحثين حول المعوقات المختلفة التي تواجه الباحث في عمله البحثي- ماعدا الآراء الواردة في الجدولين (٨) و(٩) - وتنحصر الإجابات المستخدمة في الأسئلة المصممة على هيئة مصفوفة وكما موضح بالجدول (٣)، أي أن درجات مقياس ليكرت تتراوح من (١) إلى (٥) درجات.

أما الجدول (٨) فقد انصب على ترتيب ستة معوقات للبحث العلمي بحسب أهميتها بالنسبة للباحثين. وأما الجدول (٩) فقد تطلبت الأسئلة استخدام مقياس ثلاثي حيث تتراوح درجات المقياس بين (١) إلى (٣) بحيث تمثل الدرجة (٣) أعلى درجات الإيجابية في مستوى الإجابة متوفر جدا، ومستوى الإجابة متوفر إلى حد ما درجة (٢)، في حين مستوى الإجابة غير متوفرة درجة (١).

الجدول (٣)/تقسيم الدرجات المعطاة لكل إجابة حسب مقياس ليكرت الخماسي

رأي الباحث في معوقات البحث العلمي	القيمة المعطاة لكل إجابة
موافق بشدة	٥
موافق	٤
إلى حد ما	٣
غير موافق	٢
غير موافق إطلاقا	١

تضمن الجانب الرئيس من الاستبيان (٢٠) عبارة، غطت معوقات البحث العلمي الإدارية أي الخاصة بوزارة التعليم العالي ورئاسة الجامعة، والعلمية أي الخاصة بنوعية البحوث والدراسات ومدى الاهتمام بها، والشخصية التي تخص البيئة المحيطة بالباحثين، وجاءت موزعة على النحو التالي: -

أولاً- مجموعة المعوقات الإدارية والتحفيزية وتضمنت سبعة عبارات.

ثانياً- مجموعة المعوقات العلمية أي الخاصة بنوعية البحوث والدراسات وتضمنت ثمانية عبارات.

ثالثاً- مجموعة المعوقات الذاتية أي الخاصة بالباحثين وتضمنت خمسة عبارات.

المعوقات الإدارية

الجدول (٤) يوضح التوزيع النسبي لإجابات الباحثين حول المعوقات الإدارية وكما يلي.

الجدول (٤) // التوزيع النسبي لإجابات الباحثين حول المعوقات الإدارية %

العبارة	موافق تماما	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي
١ الدعم المقدم للبحث العلمي محدود ولا يغطي الاحتياجات.	%٥٦	%١٦	%٢٤	%٤	%٠	٢٤,٤
٢ تعتبر الإجراءات الإدارية من قبيل رئاسة الجامعة سببا في تردي أوضاع مراكز البحوث والدراسات	%٤٢	%١٦	%٣٠	%١٢	%٠	٨٨,٣
٣ يوجد دعم للتعاون بين مراكز البحوث المختلفة داخليا وخارجيا.	%٢	%٦	%١٦	%٤٠	%٣٦	٩٨,١
٤ الاهتمام بتعريف وسائل الإعلام بما يتم انجازه من بحوث.	%٢٦	%٣٤	%٢٢	%١٠	%٨	٦٠,٣
٥ رعاية الباحثين محدودة ولا تساعد على الابتكار والتطوير	%٠,٥٠	%٤٠	%١٠	%٠	%٠	٤٠,٤
٦ سياسة الجامعة متشددة في إيفاد الباحث لحضور الندوات والمؤتمرات، ولا تشمل مخصصات الإيفاد تغطية نفقات السفر والإقامة للمؤتمرات خارج البلاد.	%٥٨	%١٠	%٣٠	%٢	%٠	٢٤,٤
٧ غياب الاهتمام الرسمي الجاد بالبحث العلمي	%٤٠	%٢٨	%٢٢	%٢	%٨	٩٠,٣
المتوسط الإجمالي						٧٤,٣

تشير نتائج الجدول إلى أن المعوقات الثلاث التالية احتلت المرتبة الأولى بين المعوقات الإدارية

وكما يلي:

- ١- جاء معوق رعاية الباحثين محدودة ولا تساعد على الابتكار والتطوير بالمرتبة الأولى وبمتوسط بلغ (٤,٤٠).
- ٢- جاء معوقا سياسة الجامعة متشددة في إيفاد الباحث لحضور الندوات والمؤتمرات، ولا تشمل مخصصات الإيفاد تغطية نفقات السفر والإقامة للمؤتمرات خارج البلاد، و الدعم المقدم للبحث العلمي محدود ولا يغطي الاحتياجات بالمرتبة الثانية مكرر وبمتوسط بلغ (٤,٢٤).

المعوقات العلمية

يوضح الجدول (٥) إجابات الباحثين حول أهم المعوقات العلمية التي تعترض طريق البحث العلمي ومدى موافقتهم على تلك المعوقات.

الجدول (٥) /التوزيع النسبي لإجابات الباحثين حول المعوقات العلمية %

المتوسط الحسابي	غير موافق مطلقا	غير موافق	إلى حد ما	موافق	موافق تماما	العبارات
٣,٣٨	%٦	%١٠	%٤٤	%٢٠	%٢٠	١ الدراسات والبحوث التي نقوم بها تعالج مشاكل حقيقية في المجتمع.
٣,١٢	%٠	%٣٦	%٢٨	%٢٤	%١٢	٢ المجتمع له نظره سلبية تجاه البحث العلمي.
٢,٤	%١٤	%٤٦	%٣٢	%٢	%٦	٣ الدراسات والبحوث التي نقوم بها نظرية وغير قابلة للتطبيق.
٣,٣٠	%١٢	%١٨	%٢٦	%١٦	%٢٨	٤ يعتمد العالم المتقدم على البحوث الجماعية وليس الفردية.
٤,٠٨	%٠	%٢	%٢٢	%٤٢	%٣٤	٥ بطء وتعقيد عملية نشر البحوث
٤,٤٤	%٠	%٠	%١٢	%٣٢	%٥٦	٦ ارتفاع تكاليف القيام بالبحوث والدراسات العلمية والميدانية
٣,٤٨	%١٦	%١٢	%١٦	%٣٠	%٢٦	٧ يتم التنسيق بين مراكز البحوث لعدم تكرار إجراء البحوث.
٣,٧٦	%٠	%٤	%٣٤	%٤٤	%١٨	٨ عدم توافر المصادر من كتب ومجلات ودوريات بشكل مستمر
٣,٥٠						المتوسط الإجمالي

يشير الجدول إلى أن المعوقات الثلاث التالية احتلت المرتبة الأولى بين المعوقات العلمية:

- ١- احتل معوق ارتفاع تكاليف القيام بالبحوث والدراسات العلمية والميدانية المرتبة الأولى ويمتوسط بلغ (٤,٤٤).
- ٢- في حين احتل بطء وتعقيد عملية نشر البحوث المرتبة الثانية ويمتوسط بلغ (٤,٠٨).
- ٣- وجاء معوق عدم توافر المصادر من كتب ومجلات دورية بشكل مستمر بالمرتبة الثالثة ويمتوسط بلغ (٣,٧٦).

المعوقات الذاتية

تشير إجابات الباحثين في الجدول (٦) إلى أهم المعوقات الذاتية التي تعترض طريق البحث العلمي ومدى موافقتهم على تلك المعوقات.

الجدول (٦) // التوزيع النسبي لإجابات الباحثين حول المعوقات الذاتية %

المتوسط الحسابي	غير موافق مطلقا	غير موافق	إلى حد ما	موافق	موافق تماما	العبارات
٣,٥	%٢	%١٨	%٣٨	%١٢	%٣٠	الظروف الشخصية للباحث تعد سببا لقلّة إنتاجه البحثي
٢,٩٦	%٤	%٢٦	%٤٦	%١٨	%٦	العاملون بالبحث العلمي قادرون علي تلبية كل احتياجات الدراسات والبحوث المطلوبة
٢,٤٢	%٢٤	%٣٢	%٢٨	%١٠	%٦	العائد المادي للعاملين بمجال البحث كافي ومجزي للقيام بهذا العمل
٤,٥٨	%٠	%٠	%١٠	%٢٢	%٦٨	يجب عمل مسابقات وجوائز محلية للمبدعين في مجال البحث العلمي ترعاها الدولة والمؤسسات ذات الصلة.
٤,٦٤	%٠	%٠	%١٤	%٨	%٧٨	الدعم المالي أحد عوامل تنشيط البحث العلمي
٣,٦٢						المتوسط الإجمالي

احتلت المعوقات الثلاث التالية المرتبة الأولى بين المعوقات الذاتية وكما يظهرها الجدول (٦) :-

١- احتل معوق عدم توفر الدعم المالي الذي يعد أحد عوامل تنشيط البحث العلمي المرتبة الأولى بين المعوقات الذاتية والشخصية وبمتوسط بلغ (٤,٦٤).

٢- جاء معوق عدم وجود مسابقات وجوائز محلية للمبدعين في مجال البحث العلمي ترعاها الدولة والمؤسسات ذات الصلة بالمرتبة الثانية وبمتوسط بلغ (٤,٥٨).

٣- احتل معوق الظروف الشخصية للباحث تعد سببا لقلّة إنتاجه البحثي المرتبة الثالثة وبمتوسط بلغ (٣,٥).

الجدول (٤)،(٥)،(٦) يمكن ترتيب معوقات البحث العلمي حسب أهميتها وكما في الجدول (٧).

الجدول (٧) //ترتيب مجموعات معوقات البحث العلمي بحسب إجابات الباحثين

الترتيب	المعوقات	الوسط الحسابي
١-	مجموعة المعوقات الإدارية	٣,٧٤
٢-	مجموعة المعوقات الذاتية	٣,٦٢
٣-	مجموعة المعوقات العلمية	٣,٥٠

يلاحظ من الجدول ما يلي :-

- ١- احتلت مجموعة المعوقات الإدارية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة البصرة المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على البحث العلمي وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٤).
- ٢- احتلت مجموعة المعوقات الذاتية والشخصية للباحثين المرتبة الثانية من حيث درجة تأثيرها على البحث العلمي وبمتوسط بلغ (٣,٦٢).
- ٣- احتلت مجموعة المعوقات العلمية المرتبة الثالثة وبمتوسط بلغ (٣,٥٠).
- وقد تضمنت استمارة الاستبيان سؤالاً حول الميزانية السنوية وحول نسبة الإنفاق العلمي إلى متوسط إجمالي الميزانية، أجابت خمسة مراكز على أنها ليست لها ميزانية مستقلة وأن مصادر تمويل المركز تعتمد بشكل رئيس على رئاسة الجامعة وبالتالي فإن تلك المراكز تابعة لها وليست لديها استقلال مالي، وأن ميزانية تلك المراكز تعتمد على السلف التي تأخذها من رئاسة الجامعة لشراء أجهزة أو للصيانة أو لعقد مؤتمرات أو ندوات. فيما أجاب مركز واحد هو مركز علوم البحار وباعتباره مديرية مستقلة عن رئاسة الجامعة مالياً فإن الميزانية السنوية للمركز بلغت كمتوسط لآخر ثلاث سنوات ما مقداره (٢٧٠) مليون دينار عراقي، وأن مصادر التمويل كانت من وزارة التعليم العالي والمكتب الاستشاري البحري وصندوق التعليم العالي .

ويوضح الجدول (٨) ترتيب الباحثين للمعوقات التي تحد من قيامهم بالمزيد من البحوث بحسب أهميتها وعددها ستة و كما يلي :-

- ١- ضعف ميزانيات البحث العلمي.
- ٢- عدم توفر الأجهزة والأدوات اللازمة للقيام بالبحوث.
- ٣- صعوبة الإجراءات الإدارية.
- ٤- عدم كفاية أعداد الباحثين.
- ٥- انخفاض المستوى العلمي للباحثين حديثي التخرج.
- ٦- قلة القوى العاملة المساعدة.

الجدول (٨) /النسب المئوية لترتيب إجابات الباحثين للمعوقات التي تحد من القيام بمزيد من البحوث %

المعوقات	الترتيب	١	٢	٣	٤	٥	٦
عدم توفر الأجهزة والأدوات	٢٢	٣٦	٢٨	٤	٤	١٠	١٠
صعوبة الإجراءات الإدارية	٢٨	١٨	٣٤	٨	١٢	١٢	١٢
ضعف ميزانيات البحث العلمي	٣٨	٤٦	٦	٦	٤	٤	٤
عدم كفاية أعداد الباحثين	٤	٦	٦	٤٦	٢٢	١٦	١٦
قلة القوى العاملة المساعدة	١٤	٤	١٤	١٤	٢٤	٣٠	٣٠
انخفاض المستوى العلمي للباحثين حديثي التخرج	صفر	صفر	٤	٢٦	٤٢	٢٨	٢٨

ومن الجدول يلاحظ أن معوق ضعف ميزانيات البحث العلمي قد جاء بالمرتبة الأولى ، لان أعلى نسبة من الباحثين ومقدارها ٤٦% قد وضعته في أول الترتيب . بينما حل معوق قلة القوى العاملة المساعدة بالمرتبة السادسة والأخيرة ، لان أعلى نسبة من الباحثين ومقدارها ٣٠% قد وضعته في آخر الترتيب .

ويوضح الجدول (٩) متوسطات إجابات الباحثين حول مدى توافر أدوات البحث العلمي على أن تأخذ الإجابة واحد من ثلاث اختيارات إما متوفرة تماماً أو متوفرة إلى حد ما أو غير متوفرة .

الجدول (٩) توزيع النسب المئوية لإجابات الباحثين حول مدى توفر أدوات البحث العلمي %

غير متوفرة	متوفرة إلى حد ما	متوفرة تماما	
٤٤	٥٦	صفر	أجهزة علمية
٥٤	٣٦	١٠	انترنت
٨٤	١٦	صفر	مكتبة الكترونية
٢٤	٦٠	١٦	عقد ندوات
٣٦	٥٠	١٤	عقد مؤتمرات
٣٠	٦٠	١٠	كتب
٢٤	٦٤	١٢	مراجع
٥٦	٤٠	٤	حضور ندوات خارجية
٦٢	٣٤	٤	حضور مؤتمرات خارجية
٤٢	٤٦	١٢	أجهزة عرض
٤	٣٦	٦٠	أجهزة حاسب آلي
٤١,٨٣	٩٠,٥٤	٣٨,٧	المتوسط حسب مقياس ليكرت

بلغ متوسط الإجابات التي أفادت بتوافر أدوات البحث العلمي تماما (٣٨.٧ %) من العينة ، في حين بلغ متوسط الإجابات التي أفادت بتوافرها إلى حد ما (٩٠,٥٤ %) ، وبلغ متوسط الإجابات التي أفادت بعدم توافرها (٤١.٨٣ %) ، واحتلت المكتبة الالكترونية وحضور المؤتمرات الخارجية وحضور الندوات الخارجية والانترنت المراتب الأولى في إجابات الباحثين الذين أفادوا بعدم توافرها تماما، إذ أجاب (٨٤ %) من العينة بعدم توافر المكتبة الالكترونية، وبلغت نسبة من أفادوا بعدم توافر حضور المؤتمرات الخارجية (٦٢ %)، في حين بلغت هذه النسبة (٥٦ %) لحضور الندوات الخارجية ، وأجاب (٥٤ %) بعدم توافر الانترنت.

سادساً: الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي تمخض عنها الاستبيان بما يلي :-

• غياب الاهتمام الرسمي الجاد بالبحث العلمي في العراق ، ويتضح ذلك من خلال عدم وجود سياسة عامة وإستراتيجية واضحة للبحث العلمي تحدد اتجاهاته الرئيسية و بما يتلاءم ومتطلبات المجتمع ، ولعدم إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي في وضع السياسات العامة ولا في مناقشتها .

• تعتمد المراكز البحثية في جامعة البصرة بشكل شبه كلي على التمويل الحكومي المباشر في ظل غياب مصادر التمويل والدعم الأخرى، والأموال المخصصة للبحث العلمي من موازنة الجامعة قليلة وتستحوذ الرواتب والتكاليف الإدارية النصيب الأكبر منها، ويظهر نقص التمويل بشكل واضح في نقص وتخلف الوسائل الضرورية لعملية البحث العلمي من مختبرات وتجهيزات ومكتبات ومراجع علمية ومصادر المعلومات وغيرها. وهذا النقص يقلل ليس فقط من قدرة الباحثين على متابعة التطورات العالمية بل المحلية أيضا .

• يعاني الباحث في المراكز البحثية في جامعة البصرة من كثرة التعقيدات ومن طول الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية عند التعامل مع الوزارة ورئاسة الجامعة ولاسيما المتبعة لأغراض إكمال الدراسات العليا والإيفاد والمشاركات الخارجية والداخلية ، ومن بطء وتعقيد عملية نشر البحوث .

• يوجد نقص واضح في عدد الباحثين من حملة الدرجات والألقاب العلمية العليا - الدكتوراه و الأستاذ والأستاذ المساعد. وكذلك قلة فرص التدريب للباحثين حديثي التخرج وصعوبة إقامة الروابط مع الجامعات ومراكز البحث العلمي في الخارج. هذا فضلاً عن نقص الأيدي العاملة المساعدة كالفنيين والمشغلين وعمال الصيانة .

وفي الوقت الذي ينبغي أن تقوم فيه المراكز البحثية بتوفير الباحثين المتميزين من خلال استقطاب القوة البشرية المؤهلة وتنميتها ، فإن هجرة العقول من العراق هي من أعلى المعدلات في العالم . وذلك بسبب غياب الاستقرار الأمني والسياسي و قلة الحوافز المشجعة على الابتكار وتطبيق نتائج البحوث مقابل ارتفاع تكاليف القيام بالبحوث و تكاليف معيشية عالية ومستوى دخل غير مناسب ، فضلاً عن طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية الطاردة للكفاءات مقارنةً بالإغراءات التي تقدم لها في أماكن أخرى .

سابعاً: التوصيات

• صياغة خطة إستراتيجية لرفع جودة البحث العلمي وفق المقاييس العالمية تحدد أهدافه ومنطلقاته واتجاهاته الرئيسية وتأخذ بنظر الاعتبار متطلبات القطاعات الاقتصادية وإستراتيجية التنمية الوطنية ومشاكل المجتمع الرئيسية، مع إعادة تقييم هذه الإستراتيجية ومراجعة سياسة البحث العلمي بشكل دوري وإشراك الجامعات والمراكز البحثية في عملية التقييم والمراجعة، وعلى أن تكون هناك أيضاً آليات للتقييم الذاتي لأداء المراكز وجدوى برامجها .

• إعطاء دور أكبر للباحثين الأكاديميين في صنع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق . وذلك من خلال تحديد احتياجات الوزارات وشركات القطاع الخاص وجعلها كمشاريع بحثية واستثمار البحوث المتميزة، وحثها على إعطاء الجامعات والمراكز البحثية الأولوية في الدراسات والبحوث الاستشارية التي تحتاجها، وتشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير عن طريق تقديم الحوافز كإعفاءات الضريبية ما يؤمن مصادر جديدة لتمويل البحث العلمي لحساب هذه القطاعات .

• تطوير البنى التحتية للمراكز البحثية من خلال تحديث المختبرات وتوفير الأجهزة والأدوات الضرورية للبحث العلمي بما فيها إنشاء مركز للمعلومات في الجامعات وشبكات التواصل الإلكتروني مع شبكات المعلومات العالمية، وشراء الكتب الحديثة والاشتراك في الدوريات العالمية في حقل تخصص المركز لمواكبة آخر المستجدات العالمية، وزيادة التخصيصات المالية لدعم عملية النشر العلمي . مما يستلزم زيادة الإنفاق على البحث والتطوير من خلال تخصيص ميزانية للبحث العلمي منفصلة عن ميزانية التعليم العالي، مع توخي استغلال الأموال المخصصة بالشكل الأمثل .

• توفير بيئة مناسبة ومشجعة على البحث العلمي والابتكار من خلال اعتماد حوافز ومكافآت مالية ومعنوية مجزية ومشجعة تغطي التكاليف المعيشية وتكاليف البحوث ، والتركيز على العمل الجماعي المشترك من خلال البحوث المشتركة والفرق البحثية وتكثيف الحوارات العلمية .

• خلق روابط وقنوات اتصال بالجامعات ومراكز البحوث العالمية المتخصصة من أجل تطوير الكوادر البحثية العراقية. وذلك من أجل الاستفادة منها في تدريب وتأهيل الملاكات البحثية والمشاركة في نشاطاتها العلمية وتشجيع البحوث المشتركة معها . ويمكن الاستفادة في هذا المجال من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون التي عقدها العراق مع عدد من الدول المتقدمة . هذا فضلاً عن اعتماد برامج وطنية لتدريب الملاكات العلمية وتطوير الكفاءات وتشجيع المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل داخل القطر .

• تطوير مصادر التمويل الذاتي للمراكز البحثية عن طريق القيام بالمشاريع الإنتاجية والبحوث العلمية التطبيقية لحساب المؤسسات العامة والخاصة والاهتمام بجوانب التسويق والتعاقدات البحثية

• ينبغي على وزارة التعليم العالي وجامعة البصرة اعتماد أسس قانونية وأنظمة أكاديمية واضحة وملزمة، وإجراءات إدارية غير معقدة وأنظمة مالية مرنة وكوادر إدارية مؤهلة لمساندة العمل البحثي بكفاءة وفاعلية .

المراجع

- سالم محمد سالم، واقع البحث العلمي في الجامعات دراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض ، طبعة عام ١٩٩٧م - ١٤١٧هـ، ص ٥٨
- ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق، البحث العلمي، مفهومه أدواته أساليبه، الأردن، دار نائل للنشر، ١٩٨٩، ص ٤٢.
- د. احمد حسين الرفاعي ، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية ، ط ٦ ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١ .
- د. عامر قنديلجي ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية أسسه أساليبه - مفاهيمه - أدواته ، ط ١ ، عمان ٢٠٠٨ ص ٣٣ .
- د. محمد الصفدي ، د- غالب عوض ، البحث العلمي والتنمية الإدارية في الوطن العربي الواقع والتطلعات المستقبلية ، بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٥ .
- شبيخة الأخرمية، دور البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس في التنمية المستدامة
<http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=5567>
- عادل عوض ، سامي عوض ، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨، ص ٤٢
- د. معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوربية.
www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc
- د- انطونيوس كرم ، العرب إمام تحديات التكنولوجيا - سلسلة عالم المعرفة رقم ٥٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٢ ، ص ٤٢ - ص ٤٣ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ، ص ٩٩ .
- المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ، ص ٢٦١ - ص ٢٦٤ .
- د . منصور بن عوض القحطاني ، الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع المأمول ، بحث مقدم لورشة عمل " طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالي" جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١/٣٠ - ١/٣١ / ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .
- المصدر نفسه ، ص ٤ - ص ١٥ .
- د . أمين القلق ، مجتمع المعلومات في البلدان العربية (حالات دراسية) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠٠٣ ، ص ٢٤

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ ، ص ١٧٤ .
- رمضان الشراح ، الإنفاق على البحث والتطوير وسبل تنويع مصادره في دولة الكويت ، ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الواقع والمعوقات والتطلعات ، الرياض ، ١٢- ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠ ، ص ٣٥٣ - ص ٣٥٧ .
- أسامة الخولي وآخرون ، تهيئة الإنسان العربي للتعاطي العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٢٦٩ .
- محمد السيد ياغي ، واقع البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي وآفاق تطوره لخدمة التنمية الإدارية في القطاع الصناعي ، بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر ٢٠٠٦ ص ٥٩١ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .
- بدر سعيد الاغبري ، أولويات البحث العلمي في الوطن العربي ، بحث مقدم الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ، المشاركة ٢٠٠٢ ، ص ٥ .

[http:// www.ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1429/171709_1.pdf](http://www.ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1429/171709_1.pdf)

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ ، مصدر سابق، ص. 168
- عدنان غازي أبو عرفه ، علي عبد الكريم محمد علي ، خطط وأولويات البحث العلمي في دول مجلس التعاون ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والمعوقات والتطلعات ، الرياض ، ١٢- ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٩ .
- د. نزار قنوع وآخرين ، البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل التكنولوجيا ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث التطبيقية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧) ، العدد (٤) ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٦ .
- سعيد عوض سعيد ، معوقات ومشاكل البحث العلمي الإدارية والبيئية في الجامعات اليمنية من وجهة نظر عضو هيئة التدريس ، (حالة تطبيقية ، جامعة عدن) ، بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ٢٠٠٦ ص ٣٧٣ .
- د. احمد حسين الرفاعي ، مناهج البحث العلمي ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ ، مصدر سابق، ص ١٦٧ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٧١ .
- د. سعيد عوض سعيد ، معوقات ومشاكل البحث العلمي ، مصدر سابق ، ص ٣٧٣
- القوانين والتشريعات العراقية، قانون مجلس البحث العلمي رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٠ ، <http://iraqilaws.dorar-aliraq.net/?p=20316>
- القوانين والتشريعات العراقية ، نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٥ . [http:// www.iraqilaws.dorar-aliraq.Net/?p=1789](http://www.iraqilaws.dorar-aliraq.Net/?p=1789)
- دائرة البحث والتطوير ، سياسات البحث العلمي في العراق ، وزارة التعليم العالي، العراق <http://www.rddiraq.com/rdd/news/3071.html>
- - جريدة المدى ، هيئة مستقلة للبحث العلمي في العراق ، العدد (٥٨٤) الاحد ٢٢ / كانون الثاني / ٢٠٠٦ .

• القوانين والتشريعات العراقية ، نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٥ ، مصدر سابق.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ، مصدر سابق، ص ٢٦٤ .

• قاعدة بيانات مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكية <http://www.uspto.gov>

(37) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ - 2008 - ، مصدر سابق، ص . 261

(٣٨) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ ، مصدر سابق ، ١٧٩ .

الملحق (١) نموذج استمارة الاستبيان

استبيان حول موقوفات البحث العلمي في مراكز البحوث والدراسات في جامعة البصرة

أدت الثورة العلمية التي هي أحد نتائج الثورة الصناعية الحديثة إلى ظهور مراكز البحوث والدراسات، التي ارتبطت في بداية نشأتها بمراكز المؤسسات العلمية والجامعات ، وتمثل هذه المراكز الدعامة الإستراتيجية التي تسند خطوات البحث العلمي واكتشاف اتجاهات المجتمع في القضايا الرئيسية والحساسة التي تهم هذا المجتمع لهذا أطلق على هذه المراكز (خزانات التفكير THINK TANKS) ويعتمد صناع القرار على مختلف مستوياتهم على تلك المراكز إذ أنها تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات والتوصيات خصوصا في الدول المتقدمة حيث أن تعدد مراكز الدراسات والبحوث يفتح المجال أمام تنوع الآراء والطروحات التي تعالج المشاكل التي يمر بها المجتمع ومؤسساته بمختلف مستوياتها .

إن الدور الأساسي للمراكز يعتمد على تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستويات أعلى وفق طرق علمية وأكاديمية بعيدة عن الارتجال.

وعليه فإننا إذا ما أردنا قياس نهضة وتطور مجتمع ما ولمعرفة مدى التطور الذي يقود نحو التنمية الشاملة فإننا نقوم بتسليط الضوء على المؤسسات العلمية والأكاديمية بمختلف أنواعها لما لها من دور مؤثر في النهوض بالمجتمعات نحو مستقبل مشرق .

تستند أهمية هذه الدراسة إلى ضرورة التعرف على واقع العوائق التي تواجه البحث العلمي في مراكز البحوث والدراسات في جامعة البصرة ، والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها ، والتحديات والقضايا التي تواجهها، والإمكانات المتوافرة لها ، والتقنيات الحديثة المهيأة لها، وتنظيم وإدارة آليات العمل المطبقة في ممارسته، ودورها في العملية التعليمية واستجابتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والمجتمع، وكذلك التعرف على الأساليب المناسبة لمعالجة جوانب الضعف في البحث العلمي للارتقاء بكفاءة أدائه .

يمثل هذا الاستبيان مدخلا هاما لتنفيذ الدراسة، ومساهمتم في استيفاء بنوده بدقة قدر الإمكان تمثل عاملا ضروريا لمخرجات الدراسة ، وسيولي الفريق البحثي آراءكم عناية فائقة .

بيانات المشارك (اختياري) :

الاسم	
المهنة:	
البريد الالكتروني:	
رقم الهاتف:	

بيانات عن الجهة البحثية:

● اسم الجهة :

● نوع الجهة : جامعة هيئة بحثية حكومية

بيانات عن نشاط الجهة في مجال البحث العلمي:

● عدد الأقسام البحثية التابعة لكم قسم .

● حجم القوي العاملة بتلك الأقسام باحثا مساعد باحث موظفا.....

● عدد الدرجات العلمية المتوفرة في مركزكم أستاذ استاذ مساعد مدرس

..... مدرس مساعد مساعد باحث.

● الميزانية السنوية لتلك الأقسام (متوسط آخر ٣ سنوات): (دينار عراقي)

● نسبة الإنفاق علي البحث العلمي إلي متوسط إجمالي ميزانية المركز.....

عدد البحوث	أنواع البحوث التي تقوم بها تلك الوحدات وعددتها النوع
	اقتصادية / إدارية
	طبية
	هندسية
	سياسية
	زراعية
	سكانية

● مدى توفر أدوات البحث العلمي التالية :

غير متوفرة	متوفرة إلى حد ما	متوفرة تماما	
			أجهزة علمية
			انترنت
			مكتبة الكترونية
			عقد ندوات
			عقد مؤتمرات
			كتب
			مراجع
			حضور ندوات خارجية
			حضور مؤتمرات خارجية
			أجهزة عرض
			أجهزة حاسب آلي

• ما هي المعوقات التي تحد من قيامكم بمزيد من البحوث، مع ترتيبها حسب أهميتها.

الترتيب

- عدم توافر الأجهزة والأدوات.
 - صعوبة الإجراءات الإدارية.
 - ضعف ميزانيات البحث العلمي.
 - عدم كفاية أعداد الباحثين .
 - قلة القوي العاملة المساعدة.
- انخفاض المستوى العلمي للباحثين حديثي التخرج.

(٩) المعوقات الإدارية التي تحد من قيام الباحث بمزيد من البحوث وتطوير قابليته البحثية:

العبارات	موافق تماما	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقا
١ الدعم المقدم للبحث العلمي محدود ولا يغطي الاحتياجات.					
٢ تعتبر الإجراءات الإدارية من قبل رئاسة الجامعة سببا في تردي أوضاع مراكز البحوث والدراسات					
٣ يوجد دعم للتعاون بين مراكز البحوث المختلفة داخليا وخارجيا.					
٤ الاهتمام بتعريف وسائل الإعلام بما يتم انجازه من بحوث.					
٥ رعاية الباحثين محدودة ولا تساعد علي الابتكار والتطوير					
٦ سياسة الجامعة متشددة في إيفاد الباحث لحضور الندوات والمؤتمرات، ولا تشمل مخصصات الإيفاد تغطية نفقات السفر والإقامة للمؤتمرات خارج البلاد.					
٧ غياب الاهتمام الرسمي الجاد بالبحث العلمي					

• المعوقات العلمية التي يواجهها الباحث في مراكز البحوث والدراسات:

غير موافق مطلقا	غير موافق	إلى حد ما	موافق	موافق تماما	العبارات	
					الدراسات والبحوث التي نقوم بها تعالج مشاكل حقيقية في المجتمع.	١
					المجتمع له نظره سلبية تجاه البحث العلمي.	٢
					الدراسات والبحوث التي نقوم بها نظرية وغير قابلة للتطبيق.	٣
					يعتمد العالم المتقدم علي البحوث الجماعية وليس الفردية.	٤
					بطء وتعقيد عملية نشر البحوث	٥
					ارتفاع تكاليف القيام بالبحوث والدراسات العلمية والميدانية	٦
					يتم التنسيق بين مراكز البحوث لعدم تكرار إجراء البحوث.	٧
					عدم توافر المصادر من كتب ومجلات ودوريات بشكل مستمر	٨

• حسب وجهة نظرك هل تعد المعوقات التالية من معوقات البحث العلمي الذاتية:

غير موافق مطلقا	غير موافق	إلى حد ما	موافق	موافق تماما	العبارات
					الظروف الشخصية للباحث تعد سببا لقلّة إنتاجه البحثي.
					العاملون بالبحث العلمي قادرون على تلبية كل احتياجات الدراسات والبحوث المطلوبة.
					العائد المادي للعاملين بمجال البحث كافي ومجزي للقيام بهذا العمل .
					يجب عمل مسابقات وجوائز محلية للمبدعين في مجال البحث العلمي ترعاها الدولة والمؤسسات ذات الصلة.
					الدعم المالي أحد عوامل تنشيط البحث العلمي.

• أية ملاحظات أخرى:

.....

مع الشكر والتقدير